جعوا انهم صرحوا بان العقل لمسند الى المميز به الحاظ فهو يكون مما يلي في العقل المؤكد
به الا استغنا ولا انعسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل او العادة نعوا المختار
قوله على حسن لان الحاظ بزيادة النظر زيادة الحسن في النظر العلم بالحسن لا زيادة
الحسن لان حسنه ثابت فيه لا يزيد ولا يتفاوت بزيادة النظر ومعاودته والكثر نوا
النظر قول الطول لان المفعول الثاني في يزيد يجب ان تصح اضافته الى الاول كما في زاد
الله مرضا اي زاد مرضهم وهنا لا يصح يزيد لم حسن وجهه ونقل ان بعضهم اجاب عن ذلك
بجعل يزيد بمعنى يظهر اي يظهر له الله حسنا في وجهه وقال انه قياس لان يزيد بمعنى
يظهر ليس متعديا الى مفعولين واشارة في العروس الى الجواب بان الحسن بمعنى استحسانه
قوله ان الموجود المتعوية امثال هذه الصور الخ اي ان الموجود المقصود للمتكلم
بهذا الكلام نحو الافعال اللازمة لانها الموجودة دون الافعال المتعدية لعدم وجود
فقول الشارح لان الموجود هاهنا نحو السرور الخ اي فقوله الافعال اللازمة نحو
الموجودة المقصودة دون الافعال المتعدية موجود العدم وجود هنا نحو احاطة الكلام
لا يظهرونه وفوري في درسه كذا الوشيخنا الشريف قوله فلا يكون المجاز في الا
سناد فيه نظر لان مجازية الظرف لا تنافي مجازية الاسناد وقال الخطابي قوله ولكن
انه تكلف والحق ما ذكره الشيخ فالرحمه الله في شرح المفتاح وان الظرف ان كلام
الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصود هنا الى اقواه
وتصيير بل الفصد الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من
الاملاء يعني ليس الموجود هنا اقواه ما وتصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو ستو
مقدور والمحقق الموجود نحو القدوم والصيرورة الى هنا كلامه رحمه الله يعني انه ان
ذكر الاقواه والتصيير لا كونهم يقصد بهما الى اقواه وتصيير مكتسبين غير موجودين
الموجود انما القدوم والصيرورة واذا لم يوجد الاقواه والتصيير لم يطلب لهما الفاعل
ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه في الحواشي انه اذا لم يكن الاقواه مع كونه مذكورا
مقصودا كان هنا مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا اسناد
انتفاء المعنى في الرافع لا يفوح في صحة استعمال اللفظ تقول الاقواه العدم
الهم

والمرسوم مثلا اذا في استعمال الاقواه في معناه مع انتفائه لم يكن مجازا فيه نعم
ولا ايقاس هذا على لعل الاخبار المستعمل في الاخبار الموضوعة على انه استعارة
تخييلية عند السكاكي فانه مجاز قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمل الاخبار
ثمة في معنى وهمي مشبه بالاخبار المحققة وانه غير ما وضع له لعل الاخبار وجزما
بخلاف لعل الاقواه لا كون اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقيق انتهى وتحصل
منه كما يظهرونه ان تلك الافعال المتعوية غير مقصودة للمتكلم ولا متحققة وانما
هي متوهمة من حيث كونها متوهمة غير متحققة ولا مقصودة لا يطلب لها فاعل ولا
يحتاج اليه من حيث ثبوتها في الجملة اي ولو على سبيل التقدير والتوهم يكون الفعل
حقيقة لانه لا يشترط في استعمال الفعل حقيقة وجود المعنى بالفعل فليتامل سم
قوله اذا وجد القدوم وجوده كان المراد دون الاقواه سم قوله في ملابسته للفعل
اي ملابسة الواعي كالحوب في اقوم منه حوب وعبارة الخلخالي وانما ذكر الاقواه ليستعمل
في اقواه مرسوم ولم يذكر القدوم مع كونه موجودا عطفا للعبارة هي المبالغة في مر
خلية الحوب في القدوم حيث نسب الاقواه اليه على وجه الفاعلية وجعل مقوما اذ لا
شك ان المراد في تحصيل القدوم من المقدم بل هو المحصل له قوله بعني هنا بحث الخ حاطه
مناقشة الشارح فيما وجه به في اول الحاشية المتقدمة كلام الشيخ بما حاصله
بان الافعال اللازمة الموجودة لا بد لها من فاعل فيمكن ان يسند اليه الافعال المتعدية
المذكورة في تلك الصور قوله له فاعل اي موجود لا بمعنى المسند اليه فللقدوم مثلا
موجد يكون اسناد اقوم اليه حقيقة لان معناه جعله قادما اي اوجد القدوم الصادر
منه وتمكن فليتامل قوله فلا يرد ان المخاطب الخ اي في حد نفسها مع قطع النظر
عن القرائن والمقام بخلافها مع النظر لذا الرد لان المراد انه ادنى بالمخاطب هنا
المخاطب عالما بحيث تحصر السبع فتكون مساوية له قوله على من نفيه اي
السكاكي من ان الاسناد في مثل ذا الورد المجاز العقلي لان الواسطة كان نعم من مذهب
المصنف قوله فلنا اذا كان الضمير عن الطاحب الخ فيلزم اذا كان الضمير بمعنى الطاحب
فيلزم جعل راضية صفة لعيشة الا ان يجعل عيشة بمعنى الطاحب اذ كون الم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)